

المصارف الإسلامية ودورها في إقامة سوق مالية إسلامية مشتركة -دراسة التجربة الماليزية-

### Islamic Banks and their Role in Establishing a Common Islamic Financial Market- Study of the Malaysian experience-

عمر محي الدين محمود 	شهرزاد موزاوي* 
mahieddineomar@gmail.com	Chahrazed.mouzaoui@cuniv-tissemsilt.dz
مخبر إ، ح، ت، م، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	مخبر إ، ح، ت، م، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)

تاريخ النشر: 2022/12/04

تاريخ القبول: 2022/10/09

تاريخ التقديم: 2022/09/27

#### الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المصارف الإسلامية في إقامة سوق مالية إسلامية مشتركة، حيث أن إقامة هذا السوق تعتبر أحد أهم التحديات الكبرى في طريق تطبيق نظريات الاقتصاد الإسلامي، وتكمن أهمية الدراسة في تبيان العلاقة المتبادلة بين المصارف الإسلامية والسوق المالي الإسلامي من أجل تحقيق سوق مالية إسلامية، ذات مصداقية شرعية و كفاءة اقتصادية، وكانت التجربة الماليزية نموذجا باعتبارها النموذج الأمثل للصناعة المالية الإسلامية. كما تظهر الدراسة أن للمصارف الإسلامية دور مهم وفعال في إقامة سوق مالية إسلامية مشتركة لأن أهدافها وأسسها هو محتوى هذه الأسواق ومعاملاتها، حيث تنسجم وتتطابق مع معطيات الشريعة الإسلامية العقائدية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، السوق المالي الإسلامي، الضوابط الشرعية، التجربة الماليزية

تصنيف JEL: D53, G21

#### Abstract:

This study aims to analyze the role of Islamic banks in establishing a common Islamic financial market, as the establishment of this market is one of the most important major challenges in the way of applying theories of Islamic economics, and the importance of the study lies in showing the mutual relationship between Islamic banks and the Islamic financial market in order to achieve an Islamic financial market, with credibility of legitimacy and economic efficiency. The Malaysian experience was a model as the ideal model for the Islamic financial industry. The study also shows that Islamic banks have an important and effective role in establishing a common Islamic financial market because their objectives and foundations are the content of these markets and their transactions, where they are consistent and conform to the doctrinal and economic data of Islamic Principles.

**Key words:** Islamic Banks, Islamic Financial Market, Legal Controls, The Malaysian Experience

**JEL Classification Codes:** D53, G21

Chahrazed MOUZAUI, University of Tissemsilt, Algeria

Mahieddine omar MAHMOUD, University of Tissemsilt, Algeria

## مقدمة

تزايد الاهتمام بالنظام الاقتصادي الإسلامي والمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في العالم الإسلامي وغير الإسلامي في العقود الأخيرة، واتجاه بعض الدول الإسلامية إلى أسلمة نظامها المالي والمصرفي والعمل بالمنتجات المالية الشرعية البديلة للمنتجات المالية التقليدية، بحيث استطاعت المصارف الإسلامية تحقيق نجاحات ملموسة من خلال تقديمها لمجموعة من الصيغ التمويلية المصرفية المتميزة والبعيد عن الربا، وكان من الضروري للمصارف الإسلامية الدخول في الأسواق المالية الإسلامية والنظر إلى فكرة إنشاء سوق مالية إسلامية مشتركة، لتجنيب المستثمرين الحريصين على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من شبهات المعاملات المالية. وذلك من خلال تنوع المحفظة المالية واختيار الأدوات المالية الأكثر نجاحا ومشروعية.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الدراسة التالية:

في ظل الإقبال الهائل على المالية الإسلامية على الصعيد العربي والعالمي، ما هو دور المصارف الإسلامية في إقامة سوق إسلامية مشتركة؟

ومن هنا تندرج بعض التساؤلات الفرعية كمايلي:

1. ما هو مفهوم المصارف الإسلامية وما هي أهم مبادئها؟

2. ما هي الضوابط لإقامة سوق مالية إسلامية ذات مصداقية شرعية وكفاءة اقتصادية؟

3. هل للمصارف الإسلامية دور في نجاح صناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا؟

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات السابقة فإن الدراسة تدور حول إثبات أو نفي الفرضيات التالية:

1. أهم ما يميز البنك الإسلامي أنه يقوم على أسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، والتي من أهم ركائزها أنها تقوم على التقوى وأسس المعاملات الإسلامية؛

2. يجب أن يتضمن السوق المالي الإسلامي مجموعة من الضوابط الشرعية والفنية التي تحكم قواعد وأخلاقيات التعامل فيه، وفق منهج الشريعة الإسلامية؛

3. استطاعت ماليزيا أن تنجح في التمويل الإسلامي نتيجة لعدة عوامل أهمها الدعم الحكومي وتطوير البنية التحتية في مجال الصيرفة والمالية الإسلامية؛

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية والاستفادة من خبراتها التي سمحت لها بتطوير الصناعة المالية الإسلامية في ظل تغيرات البيئة المالية العالمية التي انعكست على صناعة المالية الإسلامية.

تتجلى أهداف دراستنا فيما يلي:

- البحث في دور المصارف الإسلامية وفهم الضوابط الشرعية والفنية في إقامة سوق مالية إسلامية ؛  
- تحليل مؤشرات نجاح التجربة الماليزية التي أصبحت تعد اليوم من بين التجارب الرائدة في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، و محاولة الاستفادة من عوامل نجاحها في الصناعة المالية الإسلامية؛  
من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال جمع المعلومات والبيانات والتي تم تحليلها ومناقشتها للوصول إلى النتائج.

### أولاً: الإطار النظري للأسواق المالية الإسلامية

إن الأسواق المالية لها أثر كبير على اقتصاد أي دولة في العالم ، لا بل هي المحرك الرئيسي للاقتصاد . حيث حظيت الأسواق المالية باهتمام بالغ في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهي تمثل مرآة الاقتصاد التي تتواجد به، وذلك لما تقوم به هذه الأسواق من دور هام في حشد المدخرات وتوجيهها نحو قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي، وتزيد من معدلات الرفاه لأفراده مما يعود بالفائدة على المجتمع .

#### 1. مفهوم السوق المالية الإسلامية

و يختلف مفهوم السوق المالي في الإسلام عن المفهوم التقليدي، من حيث أنه يهدف إلى جعل المعاملات المالية تعقد في شكل منظم، ومتفق عليه بين الأطراف ووفقاً لأجال مختلفة بناء على قواعد وقيم الشريعة الإسلامية .

- هو ذلك الإطار أو المجال الشرعي الذي يتم فيه إصدار الأدوات المالية المتوافقة والشريعة الإسلامية من طرف أصحاب العجز ثم اقتنائها وتداولها عبر قنوات إيصال فعالة بين أصحاب الفائض بصورة منظمة ومراقبة من طرف الهيئة الشرعية للسوق وذلك من أجل استثمار الأموال في إطار شرعي. (بودريوة، 2020)  
يمكن تعريفه على أنه: المكان الذي تتداول فيه الأموال قصد تنشيط استثمارها عن طريق الأدوات المالية وفق أحكام المعاملات المالية ووفقاً للإطار الشرعي.

2. أنواع السوق المالية الإسلامية: يمكن تصنيف السوق المالية من حيث أنواع الأدوات المتداولة فيها وفترات استثمارها إلى نوعين: سوق النقد الإسلامي و سوق رأس المال الإسلامي

#### 1.2 سوق النقد الإسلامي :

هي سوق المعاملات القصيرة الأجل، في إطار أن سوق النقد التقليدي يتعامل بأدوات تستند في مجملها على الفائدة المحرمة شرعاً، وبالتالي تشكل عائقاً أمام المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، لذلك حتى يكون لهذه الأخيرة فرصة الاستفادة من المزايا الهائلة التي تتيحها الأسواق النقدية كان لابد من تطوير أدوات مالية إسلامية قصيرة الأجل لا تتضمن علاقة مديونية وفي نفس الوقت تؤدي نفس الوظائف التي تؤديها الأدوات التقليدية، وفي هذا الإطار ظهرت فكرة الصكوك الإسلامية.

## 2.2 سوق رأس المال الإسلامي :

عرفته هيئة الأوراق المالية الماليزية "السوق الذي تتوافر فيه فرص الاستثمار والتمويل متوسطة وطويلة الأجل، والمنتجات والخدمات المتوافرة فيه تلتزم التزاما تاما بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يجب أن تكون خالية من الأنشطة المحرمة شرعا مثل التعامل بالربا والمقامرة والغرر وما شابه ذلك". وبالتالي يمكن القول أن سوق رأس المال الإسلامي يعمل على تجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات المدخرة الباحثة عن الاستثمار الخالي من كافة المخالفات الشرعية وذلك لغرض توجيهها لتمويل المشروعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة المتوافقة وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

## 3. مؤسسات السوق المالي الإسلامي

يمكن وضع تعريف مختصر للمؤسسات العاملة في سوق الأوراق المالية الإسلامية بأنها: وحدات مالية ومصرفية تقوم بتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، وفق صيغ مختلفة تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية وتتولى القيام بمختلف المعاملات المالية ومن بين أهم هذه المؤسسات: (عتروس و مشري، صفحة 93)

- البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛

- شركات السمسرة في الأوراق المالية؛

- صناديق الاستثمار الإسلامية؛

- شركات إدارة وتكوين محافظ الأوراق المالية؛

- شركات رأس المال المخاطر؛

- شركات المقاصة والتسوية؛

- شركات الترويج والتغطية للاكتتاب في الأوراق المالية

## 4. الضوابط الشرعية والمهنية للأسواق المالية الإسلامية

من أجل قيام سوق مالي إسلامي حقيقي وفعال لأبد من التقيد بالضوابط الشرعية، حيث تنقسم ضوابط السوق المالي الإسلامي إلى ضوابط شرعية و أخرى مهنية كالآتي:

1.4 الضوابط الشرعية العامة للسوق المالي الإسلامي: يجب أن يتضمن السوق المالي الإسلامي مجموعة من الضوابط الشرعية التي تحكم قواعد و أخلاقيات التعامل فيه ، أهم هذه الضوابط ما يلي: (بشونده و شريفي، 2019، صفحة 80)

- الخلو من الربا :يراد بكلمة الربا تلك الزيادة المالية على رأس المال النقدي سواء قلت أو كثرت؛

- الخلو من الغرر: يقصد بالغرر بيع المنتجات الاحتمالية غير المحققة الوجود لما فيها من مغامرة و تغرير، مما يجعله يتضمن خطر يلحق بأحد المتعاقدين فيؤدي إلى ضياع أمواله؛

- الخلو من الضرر: هو احتمال تأثر طرف ثالث سلبا من التعاقد بين طرفين، من الصور التي تؤدي إلى إحداث ضرر في السوق تلك العمليات التي تهدف إلى خفض حاد في أسعار الأوراق المالية لشركة معينة؛

- الخلو من القمار و الميسر: المقامرة هي الشراء بناء على تخمين ما سيكون عليه السوق بالنسبة لسلعة ما دون أية دراسة، أما الميسر فهو الربح الناتج عن لعبة الحظ و لقد نهت الشريعة الإسلامية عن القمار و الميسر؛

- الخلو من الاحتكار: يظهر السلوك الاحتكاري في السوق المالي من خلال سعي المضاربين لجمع و حبس الأوراق المالية ذات النوع الوحيد في يد واحدة، ثم التحكم في السوق من خلال فرض سعر معين و سيطرة أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة؛

#### 2.4 الضوابط المهنية للسوق المالي الإسلامي

يعبر عن الضوابط المهنية بالشروط المتعلقة بالأبعاد المحاسبية و الإدارة المالية للأصل المالي أو الأداة المالية المتداولة، بالإضافة إلى الجهة الصادرة عنها، فهذه الشروط يجب الالتزام بها من قبل الجهة المصدرة كمؤسسات الأعمال مثلا، مع مراعاة تحققها في الأدوات ذاتها من قبل جهتين إشرافيتين هما: هيئة الرقابة الشرعية للجهة المصدرة "التي يجب أن يكون أعضاؤها مؤهلين للقيام بهذه المهمة، و" إدارة السوق المالي " التي يجب عليها التأكد من استيفاء الجهة المتعاملة في السوق المالي للشروط المهنية.

#### 5. الأدوات المالية الإسلامية في السوق المالي الإسلامي

ويقترح فقهاء المنهج الإسلامي الأوراق المالية الإسلامية البديلة والمستحدثة التالية:

1.5 صكوك المقارضة أو المضاربة: تعرف: بأنها " الوثائق الموحدة القيمة والصادرة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها، وذلك على أساس المشاركة في نتائج الأرباح والإيرادات المحققة من المشروع المستثمر .

2.5 صكوك الاستثمار الشرعية: تعتبر صكوك الاستثمار الشرعية بديلا للسندات المحرمة ، وتعرف صكوك الاستثمار الشرعية بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله." (عتروس و مشري، صفحة 100)

3.5 صكوك المشاركة. هي صكوك استثمارية تمثل ملكية رأس مال المشاركة، وهي لا تختلف عن صكوك المقارضة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة المصدرة للصكوك وحملة الصكوك؛

4.5 صكوك الإجارة: صكوك الإجارة عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تصدر ممثلة لقيمة العين المؤجرة تتيح لحاملها فرص الحصول على دخل الإيجار مقدار المساهمة التي دفعا حامل الصك قياسا على نظرائه الآخرين؛

5.5 صكوك الإستصناع: هي بديل شرعي لعقود المستقبلات، يعرف بأنه " عقد يشتري به شيء مما يصنع صنعا، يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده، بأوصاف معينة، وبثمن محدد يدفع عند التعاقد، أو بعد التسليم، أو عند أجل محدد؛

6.5 صكوك المرابحة: تعني بالصيغة الإسلامية بيع سلعة معلومة بسعر يغطي التكاليف مضاف إليه هامش ربح متفق عليه بين البائع (المصرف مثلا) والمشتري. إن إمكانية استصدار صكوك المرابحة فقط ممكن في حالة السوق الأولي وبالذات في حالة كبر قيمة الأصل أو المشروع محل المرابحة بينما تداولها في السوق الثانوي يعتبر مخالفا للشريعة لأن بيع المرابحة قد يكون مؤجلا، وبالتالي فإنه يعتبر ديناً، وبيع الدين لا يجوزهُ الفقهاء. ولكن توجد بعض الآراء الفقهية التي تجوز تداول صكوك المرابحة ولكن ضمن وعاء غالبته من الأصول الأخرى، كتعاقدات الإجارة، المشاركة، والمقارضة مثلا؛ (صالح،،، صفحة 08)

7.5 صكوك السلم: يمكن اعتبار عقد السلم بديل شرعي لبيع الاختيارات، تمثل صكوك السلم ببيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، وتعتبر السلعة معجلة التسليم ديون عينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، لايزال في ذمة البائع، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع وللتداول وتحتفظ حتى تاريخ الاستحقاق في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين (البائع والمشتري)؛

وهكذا يتضح أن السوق المالي الإسلامي يتميز عن السوق المالي التقليدي بوفرة الأوراق المالية وتنوعها، فهي غير مقتصرة على الأسهم والسندات فقط، وإنما على أنواع عدة فضلا عن أن الأوراق المالية فيه تعبر عن أموال مستثمرة في اقتصاد حقيقي.

## ثانيا: المصارف الإسلامية ودورها في إقامة سوق إسلامية

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعية ليس في الأمة الإسلامية فحسب ولكن في جميع بقاع العالم، مقدمة بذلك فكريا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة يقوم على أساس التطوير، الابتكار، و التعامل مع مستجدات العصر الذي يواجهها العالم اليوم.

### 1. مفهوم المصارف الإسلامية

خطت المصارف الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي، منذ بدء ظهورها في العقد السابع من القرن الماضي، ففي مؤسسات مالية ومصرفية تزاوُل نشاطها وفق الرؤية المصرفية الإسلامية.

## 1.1 تعريف المصارف الإسلامية

فقد عرفت اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة من البنوك الإسلامية: "يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام تلك البنوك و المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً".

### 2. السوق المالي الإسلامي ودوره في تفعيل مشاركات المصارف الإسلامية

يعتبر السوق المالي الخطوة الأساسية لتطوير الجهاز المالي، حيث يساهم بالاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال تجميع وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتوجيهها نحو المشاريع الأكثر إنتاجية وربحية، وهنا بدأت المصارف الإسلامية تنظر إلى أهمية فكرة وجود سوق مالي إسلامي، وقد اجتمع مجمع الفقه الإسلامي في الدورة الثامنة لبحث هذه الإمكانية حيث ظهرت أهمية هذه السوق كوسيلة للمتاجرة في السلع والأسهم والعملات، وكذلك تقديم الحلول للمشكلات التي تواجهها المصارف الإسلامية في تعبئة المدخرات وتوفير الاستثمارات في المشاريع المنتجة وتوزيع رأس المال على الأنشطة الاستثمارية في قطاعات السوق المختلفة وفي الأجل المختلفة.

### 1.2 السوق المالي الإسلامي ضرورة لتفعيل دور المصارف الإسلامية

هناك إشكالية في عمل المصارف الإسلامية وهي ضعف التكامل والتناسق بين القنوات المصرفية وقنوات السوق المالي، التي تستلزم تحديث القوانين وخلق أطر تشريعية وتنظيمية ملائمة، تتفق مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية، إضافة إلى إنشاء صناديق الاستثمار المشتركة وإدارة المحافظ المالية الإسلامية، زيادة على ذلك إنشاء مؤسسات الوساطة المالية وزيادة الإفصاح والشفافية.

ولتفعيل دور المصارف الإسلامية لابد من قيام سوق مالي إسلامي، ولعل أهم الأسباب الداعية إلى إقامة مثل هذه السوق هي: (بن حليمة و بطاهر، صفحة 34)

- يبحث المستثمرون المسلمون عن قنوات استثمارية تنسجم و أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم عوامل نجاح الأسواق المالية الإسلامية في تحقيق أهدافها هو أن محتوى هذه الأسواق ومعاملاتها تنسجم وتتطابق مع معطيات الشريعة الإسلامية العقائدية والاقتصادية.

- اتحاد الدين والمصالح المشتركة يعد من أهم العوامل التي تساهم في نجاح قيام السوق المالي الإسلامي.

- تمثل الأسواق المالية الإسلامية الحل الأفضل والبديل الأمثل لتداول رؤوس الأموال وعلى مختلف صيغ الاستثمار التي تقرها الشريعة الإسلامية.

## 2.1 المصارف الإسلامية ودورها في السوق المالي الإسلامي:

للبنوك والمؤسسات المالية التقليدية دور بارز في تفعيل وتطوير الأسواق المالية عن طريق ترويج الأدوات المالية المتنوعة وتسويقها وفتح قنوات استثمارية جديدة وغيرها، لهذا يمكن للمصارف الإسلامية القيام بالدور نفسه بوصفها جزءاً مهماً من أنواع البنوك، ومن ثم يمكن لها أن تلعب دوراً فعالاً في تنشيط الأسواق المالية عن طريق إقامة بيوت وصناديق الاستثمار وتأسيس شركات الوساطة.

ولضمان كفاءة وفاعلية هذا الدور للبنوك الإسلامية في تطوير أسواق المال بتوجب على هذه البنوك إيجاد المنافذ الاستثمارية التي من شأنها رفع الكفاءة الأجهزة الإدارية عن طريق:

- وضوح الثقافة المالية واحترام تقاليد التعامل في الأسواق المالية.

- إدخال التقنيات المالية والمصرفية الحديثة.

ومن ثم تتعدد الفرص والخيارات الاستثمارية للمستثمرين والمتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية وتعد عملية الارتقاء بأداء الجهاز المصرفي بصفة عامة و المصارف الإسلامية بصفة خاصة أمراً ضرورياً لتفعيل الأسواق المالية الإسلامية وتحقيق الأرباح، ويتم ذلك من خلال أمور عدة أهمها: (بن حليمة و بظاهر، صفحة 35)

- تشجيع الرسملة وكفاية رأس المال في البنوك والشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية فضلاً عن تشجيع قيام الشركات والمؤسسات المساهمة بوصفها بديلاً لحالات التملك الفردي والعائلي السائدة في الدول العربية، وإدراج أسهمها في البورصة.

- تنمية الوعي الاستثماري والادخاري لدى الأفراد و المؤسسات لتوسيع عمل السوق المالي من خلال تطوير البنية الأساسية اللازمة والقادرة على توفير مستلزمات الاستثمار والمساعدة في عملية استقطابه مثل الأوعية الاستثمارية.

- تفعيل دور البنوك العاملة على إثبات صلاحية الصيغة الإسلامية للتعامل في مجال ابتكار أدوات أو قنوات استثمارية جديدة.

### ثالثاً: التجربة الماليزية في إقامة سوق مالي إسلامي

تعتبر التجربة الماليزية في سوق الأوراق المالية الإسلامية نموذجاً، تطور بفضل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية ليصبح مركزاً دولياً في جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال، ونموذجاً للمستثمرين والشركات التي تحتاج إلى مصادر تمويل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يحتل هذا السوق أهمية بالغة من خلال توفير الفرص الاستثمارية والأدوات المالية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة



الإسلامية. فضلا على الإشراف والرقابة الشرعية وتعد هذه الخاصية إحدى الفوارق الجوهرية بين هذا السوق والسوق التقليدي في ماليزيا

## 1. فكرة سوق الأموال الإسلامية ما بين المصارف:

وقد طرحت فكرة إنشاء سوق الأموال الإسلامية ما بين المصارف في 3 يناير عام 1994 كحل قصير الأجل يهدف إلى توفير مصدر جاهز لتمويل الاستثمارات قصيرة الأجل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن المتوقع أن تساعد هذه السوق المصارف الإسلامية وغيرها من المصارف المشتركة في النظام المصرفي الإسلامي على تلبية متطلبات التمويل على نحو إيجابي وفعال، ومن ناحية أخرى، فقد أصدر بنك نيجارا ماليزيا ( "BNM" البنك الماليزي المركزي ) بعض المبادئ التوجيهية التي تتعلق بسوق المال الإسلامي بين المصارف في 18 ديسمبر 1993 بهدف تسهيل نشأة السوق على نحو لائق وصحيح.

### 1.1 مراحل تطبيق الصيرفة الإسلامية في ماليزيا:

تتميز ماليزيا بتطبيق النظام المصرفي المزدوج النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي(النظام الهجين) ، وتعد مؤسسة( طابونج حجي ) صندوق الحج سنة 1963 أولى الممارسات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، أما بخصوص العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا فقد بدأت بوادره انطلاقا من سنة 1981 ، عندما شكلت لجنة التوجيه القومي لإنشاء البنك الإسلامي وذلك عن طريق الحكومة الماليزية ، حيث تولت هذه اللجنة المختصة دراسة مدى قابلية الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، على ضوء تجارب مصر ، وباكستان وفي إطار القانون المحلي، وبعد الدراسة توصلت اللجنة لقابلية إنشاء المصارف الإسلامية في ماليزيا كما قدمت للحكومة اقتراحات للتعديلات القانونية اللازمة. (بن مشيش، 2020، صفحة 182) ومنذ ذلك مرت الصيرفة الإسلامية بماليزيا على ثلاث مراحل وهي:

### المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس أو إطلاق الصناعة 1983-1992

من المبادرات الأولى التي ركزت عليها ماليزيا هي بناء الأسس القانونية وإنشاء مؤسسات البنية التحتية التي تساعد على تطوير الصيرفة الإسلامية تدريجيا دون المساس بالنظام المصرفي التقليدي القائم، فقد تبنت نظاما مصرفيا مزدوجا، على عكس إيران وباكستان والسودان التي قامت بأسلمة نظامها الاقتصادي ككل عن طريق إصلاحات جذرية. وتعد ماليزيا من أول الدول التي أصدرت قانون خاص بالمصارف الإسلامية 1983 ، وبعدها بسنة واحدة صدر قانون التكافل 1984 ، والذي يعد أول تشريع في العالم تم تصميمه خصيصا بتنظيم أعمال التأمين التكافلي. تعد هذه المرحلة مرحلة إطلاق الصناعة وخلال هذه الفترة كان هناك مصرف إسلامي وحيد في ماليزيا (بنك إسلام ماليزيا بيرهاد). (بن مشيش، 2020، صفحة 182)

## المرحلة الثانية: مرحلة تحرير السوق 1993- 2000

بعد الأداء المشجع لبنك إسلام ماليزيا "بيرهاد"، رسمت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، واعتبرت السلطات الماليزية أن السوق المصرفية مستعدة للمرحلة الثانية، من خلال زيادة عدد المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وزيادة المنافسة كحافز لتحسين الكفاءة وتعزيز حيوية السوق بشكل عام، وقد شهدت هذه المرحلة السماح بفتح النوافذ الإسلامية بالمصارف التقليدية، كما سمحت الحكومة الماليزية بإنشاء ثاني مصرف إسلامي بالبلد سنة 1998 وهو بنك معاملات، الهدف منه تشجيع و تسريع وتيرة التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية.

## المرحلة الثالثة: مرحلة التوسع و اكتمال النظام المصرفي المزدوج 2001

عرفت المرحلة الثالثة تضافر الجهود من أجل جعل ماليزيا مركزا عالميا للمالية والمصرفية الإسلامية سعيا خلال رؤية 2020 والخطة العشرية 2001- 2010 ، والتي هدفت إلى زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو تحقيق % 20 من إجمالي حصة السوق المصرفي في 2010 ؛

## المرحلة الرابعة منذ 2011 مرحلة تدويل التمويل الإسلامي

عرفت هذه المرحلة وضع " مخطط القطاع المالي 2011-2020 Financial sector blueprint" في إطار رؤية 2020 ، والذي يسعى لأن يصبح نصيب التمويل الإسلامي % 40 من إجمالي التمويل بحلول سنة 2020 ، كما عرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي، والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013 ، وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا. (ساعد و خوني، 2017، صفحة 345)

## 2. السوق المالية الإسلامية الماليزية :

النظام المالي الماليزي هو نظام هجين بأدوات مالية إسلامية متحكم فيها عن طريق قانونين منفصلين هما: " قانون البنوك الإسلامية "لسنة 1983 و"قانون التكافل "لسنة 1984 ، حيث يشمل السوق المالي الإسلامي الماليزي سوقين، سوق النقد وسوق رأس المال أو ما يعرف بسوق الأوراق المالية

## 1.2 حجم سوق النقد المالي الإسلامي الماليزي

للتعرف على حجم سوق النقد الإسلامي الماليزي لابد من معرفة عدد البنوك ورأس المال المتداول فيها، يتكون هيكل الجهاز المالي والمصرفي الماليزي من العناصر التالية:

1.1.2 المؤسسات المصرفية: ويشمل البنوك التجارية، وبنوك الاستثمار (أو البنوك التاجرة) وشركات التمويل.

2.1.2 المؤسسات الآلية الغير المصرفية: وتشمل البنك الوطني للمدخرات، وصناديق المعاشات وشركات التأمين، ووكالات الائتمان. وقد بلغ عدد المؤسسات المصرفية المرخصة في ماليزيا حاليا 56، منها 32 مؤسسة مصرفية محلية، و 24 مؤسسة مصرفية أجنبية وهناك 16 مصرفا إسلاميا، 11 منها مملوكا محليا، و 11 مصرفا استثماريا جميعها مملوكة محلية، هذا وتستأثر البنوك التجارية بحوالي 70% من إجمالي أصول المؤسسات المصرفية، وقد بلغ حجم أصول أكبر 10 بنوك في ماليزيا في نهاية سنة 2020 3.058.486 مليون رنجيت ماليزي. (2020، Malaysia).

## 2.2 حجم سوق رأس المال الإسلامي الماليزي:

بلغ الحجم الإجمالي لسوق رأس المال الإسلامي الماليزي 2,308.54 تريليون رنجيت ماليزي في سنة 2021 زيادة 1.83%. مقارنة ب 2,035.58 تريليون رنجيت ماليزي سنة 2019، و 1,880.73 تريليون رنجيت ماليزي سنة 2018، 1,893.47 تريليون رنجيت ماليزي سنة 2017 واصلت ماليزيا الحفاظ على ريادتها في سوق رأس المال الإسلامي في سنة 2020، حيث بلغ حجم السوق الإسلامي 2.256.36 مليار رنجيت ماليزي في ديسمبر 2020، وسجلت أسواق السندات والصكوك لشركات الماليزية إجمالي إصدار 104.6 مليار رنجيت ماليزي، نما إجمالي سوق رأس المال بنسبة 7%، مدفوعا إلى حد كبير بسوق رأس المال الإسلامي. كما يوضحه الجدول في الأسفل:

الجدول رقم 01: حجم سوق رأس المال الإسلامي الماليزي ICM 2017-2020

الوحدة: مليار رنجيت ماليزي

2021	2020	2019	2018	2017	
1,204.28	1,238.57	1,096.62	1,036.52	1,133.83	القيمة السوقية للأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
1,104.26	1,017.79	938.96	844.21	759.64	حجم الصكوك المعلقة
2,308.54	2,256.36	2,035.58	1,880.73	1,893.47	الحجم الإجمالي لسوق رأس المال الإسلامي ICM
% 65.40	% 65.85	% 63.57	% 60.55	% 59.19	نسبة ICM إجمالي سوق رأس المال

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على: Securities Commission Malaysia , Annual report

2018,2019 ,2020,2021

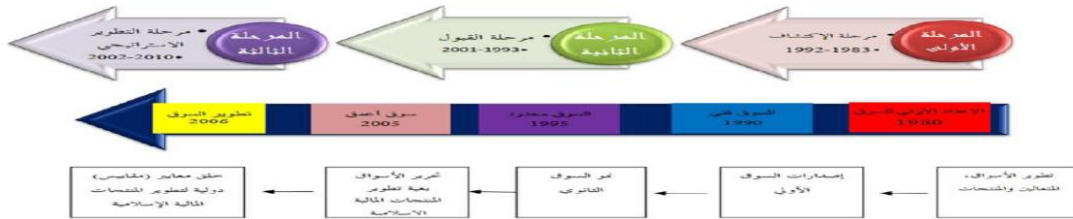
## 3.2 تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا:

ومن أهم المعالم البارزة في تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا كانت عندما قامت شركة Shell MDS " SdnBhd بإصدار و طرح الصكوك الإسلامية للتداول أول مرة في السوق المحلي في عام 1990، تبع ذلك إصدار العديد من الأدوات المالية الإسلامية الأخرى كالصكوك السيادية العالمية في عام 2002، وإصدار

أول صندوق إسلامي عقاري I-REIT في عام 2006، و قد حظيت هذه المنتجات بقبول واسع و أثبتت فاعلية و تنافسية التمويل الإسلامي كشكل من أشكال الوساطة المالية، مما أدى إلى ترسيخ وتعميق العمل بالأدوات الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا و اتساعه من خلال دخول أول بنك إسلامي أجنبي من الشرق الأوسط عام 2005 ، و إنشاء أول فرع مصرفي إسلامي في ماليزيا تابع لبنك أجنبي عام 2008 Finance (The Evolution of Islamic in Malaysia, 2008) . (بن شوك و عبدوس ، 2020 ، صفحة 16)

نستعرض أهم مراحل تطور صناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا من خلال الشكل التالي:

#### الشكل رقم 01: تطور صناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا



المصدر: بن قايد الشيخ، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامية وتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة الماليزية (2008-2017) أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، 2019-2020 ، ص 233

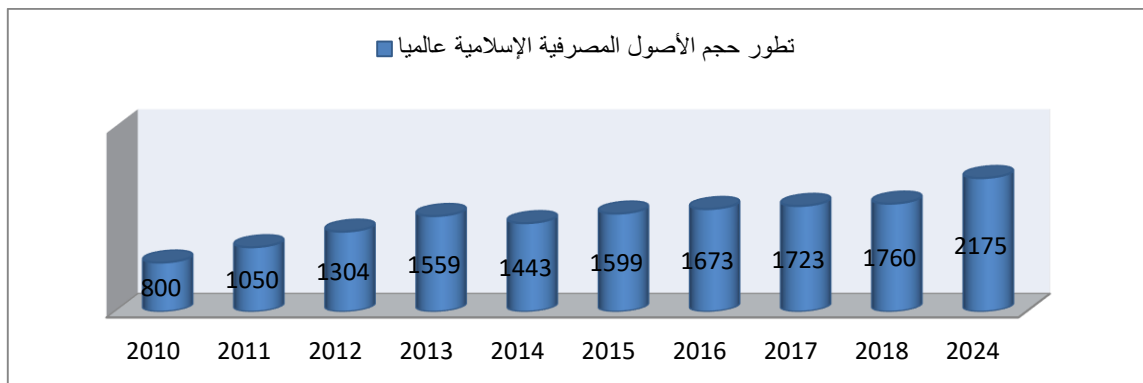
### 1. أداء المصارف الإسلامية

تعتبر صناعة التمويل الإسلامي واحدة من أكثر القطاعات المالية ديناميكية والأوسع نموا في النظام المالي العالمي وخلال العقد الأخير تطورت الصيرفة الإسلامية بشكل كبير، وحققت نسب نمو فاقت بشكل واضح نسب نمو المصارف التقليدية.

### 1.3 تطور حجم المصرفية الإسلامية عالميا:

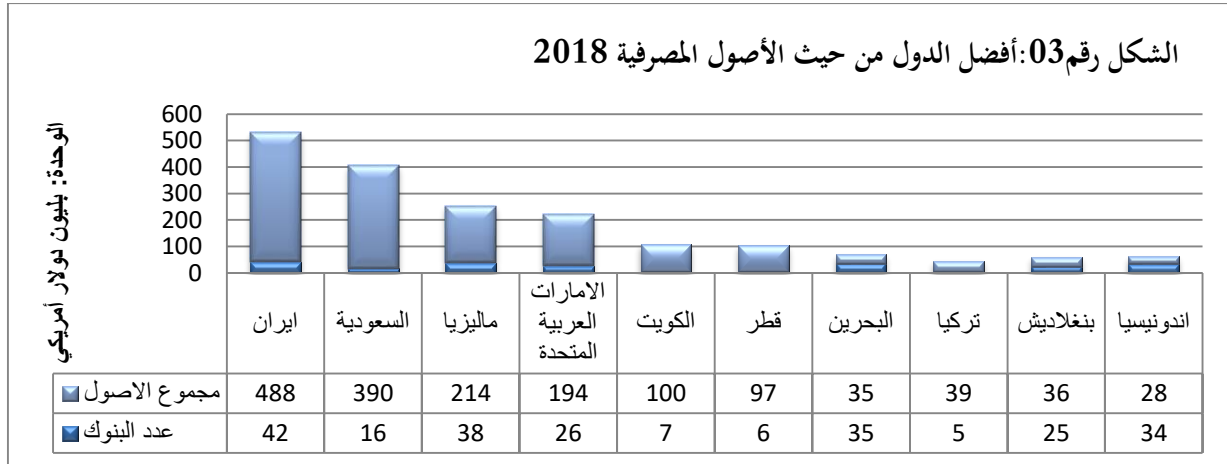
تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في دعم المصرفية الإسلامية عالميا، سنحاول أولا إلقاء نظرة سريعة على واقع المصرفية الإسلامية عالميا، من أجل إظهار بعد ذلك مكانة ماليزيا ضمن الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية.

#### الشكل رقم 02: تطور حجم الأصول المصرفية الإسلامية عالميا 2010 – 2018 الوحدة: بليون دولار أمريكي



المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على: Icd-Refinitiv Islamic Finance Development Report. (2019).p26

أثبتت الصناعة المصرفية الإسلامية نجاحها، وذلك اكتسابها حصة مهمة في السوق المحلية و العالمية نتيجة زيادة نمو أصولها، حيث شكلت حوالي 70 % من مجمل أصول صناعة التمويل الإسلامي، أي 1.76 تريليون دولار أمريكي سنة 2018 في 72 دولة حول العالم بوجود 520 بنك إسلامي منها 219 نافذة إسلامية ومن المتوقع أن تصل الأصول المصرفية الإسلامية إلى 2.175 تريليون دولار أمريكي بحلول سنة 2024. (Icd-Refinitiv, 2019, p. 28)

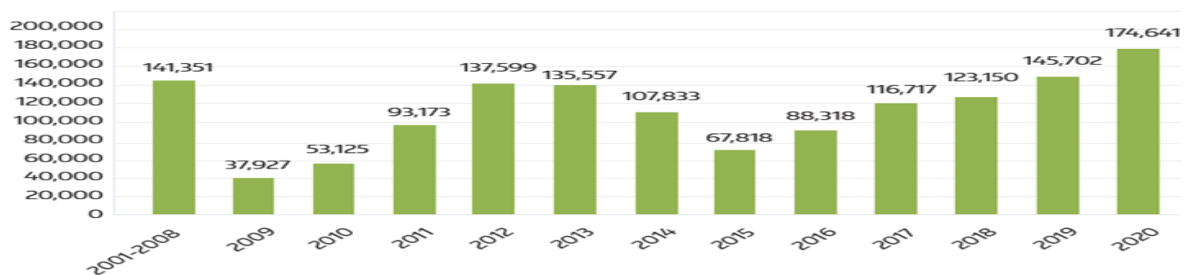


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: Icd-Refinitiv Islamic Finance Development Report. (2019).p 27

تستحوذ دول العشر على نسبة 93.7% من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية عالميا لسنة 2018 (بلغت 93.2 % سنة 2017 في تحوز دول الخمسة الأوائل على أكثر من 79% من هذه الأصول حيث تعتبر إيران أكبر مساهم بنسبة 32.9% تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 20.2% فيما تحتل ماليزيا المرتبة الثالثة في سوق التمويل الإسلامي العالمي بنسبة 10.8%، بوجود 38 بنك إسلامي و نافذة إسلامية، مع تسجيل الدول الثلاث أكثر من 500 بليون دولار أمريكي من أصول التمويل الإسلامي. (Icd-Refinitiv; Report., 2019, p. 27)

1.1.3 حجم إصدار الصكوك الإسلامية في العالم: شهدت أسواق رأس المال الإسلامية العديد من التطورات خلال السنوات الخمسة الأخيرة في أصولها الثلاثة الرئيسية، الصكوك، الأسهم، صناديق الاستثمار، وذلك مما جعلها تحقق تقدم على مستوى أسواق رأس المال العالمية وأسواق الصكوك خاصة.

الشكل 04: حجم إصدار الصكوك عالميا 2001- 2020



Source: IIFM, sukuk report 2021, P29,

نلاحظ من الشكل أعلاه:

أن حجم إصدارات الصكوك لسنة 2015، كان 67.818 مليار دولار أمريكي، حيث سجل تراجع نسبي مقارنة بالفترة 2008-2014 وذلك راجع إلى عدة أسباب منها:

- بؤادر أزمة النفط حيث أدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع اقتصاديات الكثير من الدول.

سنة 2016: فقد سجلت ارتفاع بسيط في حجم الصكوك العالمية 88.318 مليار دولار أمريكي، بسبب عدة عوامل أثرت على أداء سوق الصكوك منها:

- ضعف نمو التجارة العالمية والأزمة التي تمر بها كان سببا في عدم تسجيل ارتفاع كبير في حجم صادرات الصكوك الإسلامية.

- يعود الارتفاع المحسوس لزيادة نشاط الأسواق مثل أندونيسيا وتركيا وباكستان.

- تطور السياسة النقدية في أمريكا وأوروبا، برفع معدلات الفائدة مما أدى إلى انخفاض في حجم السيولة العالمية، والتي بدورها أدت إلى التقليل من الإقبال على الصكوك.

سنة 2017: فقط لاحظت ارتفاع كبير في حجم إصدار الصكوك العالمية حيث بلغت 116.717 مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو % 33 ويعود ذلك للأسباب التالية:

-ارتفاع الإصدارات السيادية (الحكومية) للتحكم في الكتلة النقدية في السوق.و بالتالي ابتكار منتجات مالية جديدة، مما أدى إلى زيادة الطلب على الصكوك ومن ضمن الابتكارات المالية الإسلامية الجديدة (الصكوك - الخضراء جويلية 2017 SUKUK GREEN).

سنة 2018: فقد بلغ حجم الصكوك 123.150 مليار دولار أمريكي بمعدل نمو % 5.5 ويعود ذلك إلى:

-انتعاش أسواق الصكوك الإسلامية والرجوع إلى التمويل الإسلامي طويل الأجل كبديل للخروج من أزمة النفط.

سنة 2019: فقد شهدت إصدارا 145.702 مليار دولار، وتعد ماليزيا أكبر الدول إصدارا وتداولاً للصكوك على المستوى العالمي حيث استحوذت على نسبة 48.6% من إجمالي الصكوك المصدرة عالميا لهذه السنة، تاليها السعودية ب 21.3%، وسجلت الإمارات 8.1%، وأندونيسيا 7.2%، وأهم الإصدارات كانت من نصيب الإصدارات الحكومية، ويعود ذلك لدعم نفقات الميزانية إضافة إلى السيطرة على حركة السيولة. من الأسباب التي أدت إلى تحقيق هذه النسبة:

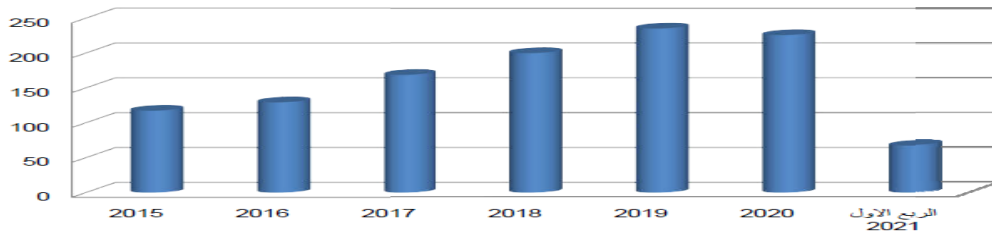
-اتساع سوق الصكوك العالمية، بعد الرجوع للطلب على الصكوك إضافة إلى عودة ماليزيا لإصدار وتداول الصكوك، وإصدار ماليزيا لصكوك بقيمة 15.036 مليار رنجيت ماليزي

سنة 2020: حجم الصكوك بلغ 174.641 مليار دولار أمريكي، حافظت الصكوك العالمية على مكانتها بالرغم من دخول العديد من المصدرين الجدد وإصدار صكوك طويلة الأجل وصكوك قصيرة الأجل، و الطلب

المتزايد على الصكوك من دول مجلس التعاون الخليجي بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي بسبب الركود الذي سببه أزمة "كوفيد19" والطلب من دول أخرى كماليزيا و أندونيسيا وتركيا وباكستان... وذلك ما دفع لنمو أقوى في الإصدارات، وذلك لدعم متطلبات السيولة والاستثمار للمؤسسات الإسلامية.

2.3 و وقع المصرفية الإسلامية في ماليزيا: أضى النظام المالي الإسلامي في ماليزيا النموذج الأمثل للاقتصاد الإسلامي المتطور وساعده. على هذا التنامي الاقتصادي الكبير وجوده في بيئة تتصف بالمزيد من الحرية والتنافس، وذلك تماشياً مع الاندماج المتزايد بين النظام المالي الإسلامي الماليزي والساحة المالية الإسلامية العالمية.

الشكل رقم 05: حجم إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا 2015-2021  
الوحدة:مليار رنجيت ماليزي



Source : <http://www.Ram.com.my> , Ram sukuk snapshot (Malaysian market), P6, date:22-07-2022

نلاحظ من الشكل رقم 05:

سنة 2015: بلغ حجم إصدار الصكوك الإسلامية بماليزيا 117.7 مليار رنجيت ماليزي ، حيث كانت صكوك المرابحة لها الصدارة في الصكوك الأكثر إصدارا في ماليزيا بنسبة 76%، ثم تلتها صكوك المشاركة بنسبة 10%، ثم صكوك الوكالة 9%.

سنة 2016: فقد سجلت 129.45 مليار رنجيت ماليزي وكانت الصدارة كذلك للصكوك المرابحة ب 119.39 مليار رنجيت ماليزي، بذلك حققت أعلى مستوى لها في هذه السنة؛

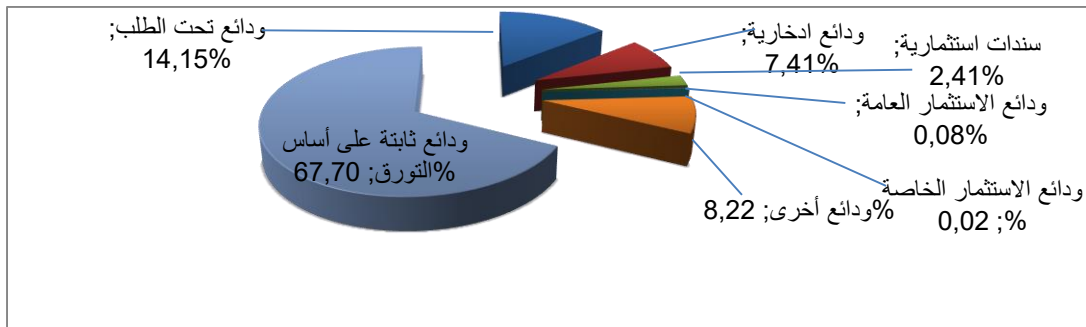
سنة 2017: سجل حجم إصدار الصكوك 168.68 و 2018 سجل إصدار الصكوك ارتفاع آخر 199.9 مليار رنجيت،

سنة 2018: سجلت صكوك المرابحة تراجعا كبيرا 27.14%، ويعود هذا التراجع إلى كون صكوك المرابحة تحد من تطور السوق الماليزي لأنّ كثير من المستثمرين على المستوى العالمي يفضلون استخدام صيغ أخرى مثل المضاربة والإجارة لذا سجلت المضاربة ارتفاعا ملحوظ لتسجل 14.125%، وسجلت صكوك المشاركة ارتفاعا كذلك نسبته 22.01% (IIFM, 2019, p. 31)، ويرجع التزايد المستمر من 2017 إلى 2018 إلى أن السوق الماليزي الذي عرف رواجاً كبيراً للصكوك الإسلامية وذلك لوجود هيئات شرعية ضمن هيكلة إصدار هذه الصكوك، تضمن سلامة إجراءاتها بما يتوافق مع مصالح المستثمرين فيها؛

سنة 2019: بلغ حجم إصدار الصكوك الإسلامية الماليزية أعلى نسبة لتبلغ حدود 235 مليار رنجيت مليار ماليزي، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى: تعديل ماليزيا لسياسات الضريبية، الإعفاءات الضريبية على صكوك المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

سنة 2020: سجلت إصدارات الصكوك انخفاض طفيفا مقارنة بالنصف الأول لسنة 2019 ، بقيمة 211.55 مليار رنجيت ماليزي ويعود هذا التراجع إلى الحالة الوبائية لهذه السنة بسبب "كوفيد 19"؛  
سنة 2021: فقد بلغ حجم إصدار الصكوك للربع الأول من هذه السنة 67.3 مليار دولار مقارنة بالربع الأول من 2020 ب 55.3 مليار دولار، وقد كان النصيب الأكبر من الإصدارات السيادية بنسبة 48.3% ، وتاليا الصكوك الشركة (1) (Sukuk snapshot, p. 1) 30.7 %

الشكل رقم 06: ودائع البنوك الإسلامية في ماليزيا حسب النوع سنة 2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد:

Bank Negara Malaysia. *Monthly Highlights and Statistiquis*, 2020  
<https://www.bnm.gov.my/> date:20-06-2022

نلاحظ من الشكل اعلاه أن: نسبة الودائع الثابتة على أساس التورق 67.70% ، و الودائع تحت الطلب بنسبة 34.15%، والودائع الاخرى بنسبة 8.22%، ثم الودائع الادخارية بنسبة 7.41%، وهي تمثل أكر النسب من اجمالي الودائع في المصارف الاسلامية الماليزية ، ثم تأتي سندات استثمارية بنسبة 2.41%، في حين لم تتجاوز نسبة 1% كل من ودائع الاستثمار العامة وودائع الاستثمار الخاصة.

الجدول رقم 02: تطور حجم التمويل حسب المفهوم في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي للفترة 2010-2018

الوحدة: مليون رنجيت ماليزي

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	صيغة التمويل/ لسنوات
62 306,0	65 465,0	69 321,4	75 661,2	79 784,8	75 661,2	74 200,4	63 211,2	53 697,4	البيع بالتعجيل
9 740,3	10 308,8	9 845,6	9 692,3	8 125,4	9 692,3	4 922,5	4 275,7	3 946,9	الإجارة
72 263,0	71 401,4	70 054,0	71 771,0	69 236,3	71 771,0	54 103,9	50 981,9	43 497,4	الإجارة ثم البيع
227 416,2	190 543,9	162 368,4	123 703,9	84 964,2	123 703,9	39 999,3	30 462,3	23 433,7	المرابحة
52 902,7	48 459,5	40 423,6	28 749,6	22 733,6	28 749,6	11 940,1	7 397,6	3 958,3	المضاربة
43,7	61,0	71,4	77,8	77,3	77,8	142,2	251,6	275,8	المشاركة
1 965,3	1 951,0	2 060,9	2 238,2	1 766,9	2 238,2	1 584,6	1 465,2	1 621,0	الاستصناع
108 883,1	93 056,6	82 563,0	82 062,8	68 696,7	82 062,8	46 025,9	39 181,1	28 924,1	تمويلات أخرى
535 520,4	481 247,3	436 708,4	393 956,9	335 385,1	393 956,9	232 918,9	197 226,6	159354,5	المجموع

المصدر: وهيبة بن شوك ، عبدوس سميرة، دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية -تقييم أداء النظام المالي الإسلامي للفترة 2010-2018.المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 03، العدد02، السنة 2020، ص.24.



يتضح من خلال الجدول أعلاه أن حجم التمويل في النظام المصرفي الإسلامي حسب المفهوم يشهد تطورا ملحوظا حيث ارتفعت قيمة التمويل في هذا المجال من 159 مليون رنجيت ماليزي سنة 2010 إلى 535 مليون رنجيت ماليزي عام 2017 ، حيث تصدر التمويل عن طريق المربحة السنوات الأخيرة بقيمة 227 مليون رنجيت ماليزي في سنة 2018 ، تليه تمويلات أخرى التي بلغت نحو 108 مليون رنجيت ماليزي، و منه يمكن القول أن قطاع التمويل حسب المفهوم مستمرا وفي تزايد مستمر ذلك نتيجة قوة البيئة التنظيمية والمبادرات الحكومية المتعددة .

#### الجدول رقم 03 : مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول والتمويل 2012- 2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
% 36,6	% 34,9	% 33,2	% 31,3	% 29,2	% 27,5	% 25,8	تمويلات المصرفية الإسلامية/ مجموع تمويلات النظام المصرفي
% 31,4	% 30	% 28	% 27	% 25,5	% 25	% 23,8	أصول المصرفية الإسلامية/ مجموع أصول النظام المصرفي

Source :Bank Negara Malaysia. *Financial Stability and Payment Systems Report, Annex, Malaysia. 2018,p03*

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه: ارتفاع في حجم الأصول المصرفية الإسلامية 31,4 % من إجمالي أصول النظام المصرفي في نهاية 2018، كذلك شهدت شبكة فروع إسلامية في المصارف الإسلامية والتقليدية تطورا ملحوظا فقد بلغت 2246 فرعا في وقت نفسه، كما ارتفعت حصة التمويلات المصرفية الإسلامية من 25,8% في نهاية 2012 إلى 36.6% نهاية 2018 .

#### خاتمة:

تبين من خلال دراستنا أهمية و الدور الفعال للمصارف الإسلامية في إقامة سوق مالية إسلامية مشتركة لأن قيامها ارتبط بالصناعة المالية الإسلامية التي انتشرت في العالم، و اتحاد الدين والمصالح المشتركة يعد من أهم العوامل التي تساهم في نجاح قيام السوق المالي الإسلامي، وجعلها تتميز عن البنوك و المؤسسات المالية التقليدية من خلال أدوات وصيغ التمويل الموافقة للأحكام والضوابط الشرعية التي تحكم قواعد و أخلاقيات التعامل فيه، التي تعتبر من أهم معالمه هو إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذا أو عطاء، وبالتالي وأصبح للمصارف الإسلامية منهجها المتميز يعبر عن حقيقتها ودورها في السوق المالية الإسلامية .

ويتضح مما سبق أن أهم عوامل نجاح الأسواق المالية الإسلامية في تحقيق أهدافها هو أن محتوى هذه الأسواق ومعاملاتها تنسجم وتتطابق مع معطيات الشريعة الإسلامية العقائدية والاقتصادية.

و دراسة التجربة الماليزية كنموذج تعد أهم التجارب العالمية في التمويل الإسلامي، باعتبارها إحدى دول العالم الإسلامي الرائدة والقائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية وما يتعلق بها، من خلال توفير الفرص الاستثمارية والأدوات المالية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وأن العمليات والخدمات المقدمة خالية من أي محضور شرعي فضلا على الإشراف والرقابة الشرعية وتعد هذه الخاصية إحدى الفوارق الجوهرية بين هذا السوق والسوق التقليدي في ماليزيا هذا ما جعلها قبلة للعديد من المؤسسات المالية والحكومات والبنوك الراغبة في تصميم برامج المالية الإسلامية، ومن خلال ما سبق توصلنا إلى عدة نتائج أهمها:

- للمصارف الإسلامية دور بارز في إقامة سوق مالية إسلامية مشتركة لأن أهدافها وأسسها هو محتوى هذه الأسواق ومعاملاتها، حيث تندمج وتتطابق مع معطيات الشريعة الإسلامية العقائدية والاقتصادية، وأن السوق المالية الإسلامية ركيزة لنجاح عملها؛
- أن إقامة سوق مالية إسلامية تتسم بالمصداقية الشرعية، والكفاءة الاقتصادية يتطلب تحقيق مجموعة متكاملة من الشروط الشرعية والمهنية؛
- أولت ماليزيا اهتماما بالغا بالصناعة المالية الإسلامية وذلك من خلال انفتاحها على العالم و الاعتماد على الابتكار المتطور في الأدوات المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية؛
- و في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن طرح بعض التوصيات كالاتي:
- ضرورة الاستفادة من التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية دول العالم بشكل عام والدول العربية بصفة خاصة؛
- تشجيع والمساهمة في تأسيس الهيئات الداعمة للصناعة المصرفية الإسلامية؛
- العمل على تبني الصيرفة الإسلامية ضمن النظام المصرفي، من خلال تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية
- الملائمة لها؛

## قائمة المراجع:

المراجع اللغة العربية:

1. بشوندة رفيق & شريف ابراهيم. (2019). آليات تجسيد السوق المالي الإسلامي لمواجهة تحديات البيئة المالية المعاصرة. مجلة نور للدراسات الاقتصادية)، المجلد 05. العدد 01، ص80.
2. بن حليلة هوارية & ،بطاهر علي (s.d).، البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، ص34.
3. بن شوك وهيبة & عبدوس سميرة. (2020). دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية -تقييم أداء النظام المالي الإسلامي للفترة 2018-2010. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02. ص16.
4. بن مشيش حليلة. (2020). دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد 01، ص 182.
5. بودريوة أمينة & سعيد عبد الحكيم. (2020). التجربة الماليزية في إنشاء سوق الأوراق المالية الإسلامي وسبل الاستفادة منها في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد السادس، العدد 01.
6. ساعد ابتسام & خوني رايح. (2017). تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية) العدد 30. ص345.
7. عتروس صبرينة & مشري فريد. السوق المالية الإسلامية –المفهوم والأدوات -تجربة السوق المالية الإسلامية العالمية(البحرين). مجلة الاجتهاد القضائي. العدد الحادي عشر. ص93.
8. فتح الرحمن علي محمد صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية:مدخل للهندسة المالية الإسلامية، مجلة المصرفي، العدد26، بنك السودان، ص08

## References in English:

المراجع باللغة الانجليزية

- 1-Icd-Refinitiv. (2019). *Islamic Finance Development Report*, Retrieved 03-08-2022. <https://www.refinitiv.com/.../islamic-finance-development-report>
2. IFSB (2019) *Islamic Financial Services Industry Stability Report*, Malaysia. Retrieved 03-08-2022, <https://www.islamicfinance.com/wp-content/uploads>
3. Securities Commission Malaysia, *Annual report* Retrieved 15-07-2022 <https://www.sc.com.my/.../publications-and-research/sc-annual-report>
4. Bank Negara Malaysia. (2020). *Financial Stability and Payment Systems Report*, Annex, 5 Malaysia. Retrieved, 15-07-2022 <https://www.bnm.gov.my/>
5. Ram Sukuk snapshot, (2019) (Malaysian market) Retrieved. 15-07-2022 <https://www.ram.com.my/>
6. IIFM suksk report 2019, Retrieved 20-08-2022 <https://islamicmarkets.com/publications/iifm-sukuk-report>